مهدي عامل رائد التجديد النظري حول «الطائفية والدولة الطائفية في لبنان»

الدكتور مسعود ضاهر

١ ـ عودة إلى التقاليد الماركسية في الحوار النظري:

لم يكن مهدي عامل مثقفاً ماركسياً فحسب بل حرص على تجديد الفكر المادي في الوطن العربي بشكل لم تسبقه إليه كثرة من المثقفين الثوريين العرب. وإذا كانت مقولاته النظرية حول التناقض، ونمط الانتاج الكولونيالي، والدولة الطائفية وغيرها قد أثارت الكثير من الجدل في أوساط الماركسيين وخصوم الماركسية على السواء فلأنها مقولات تحمل الكثير من الجدّة أو لم تكن مألوفة سابقاً في الفكر الماركسي في لبنان وباقي الأقطار العربية. لذلك نرى لزاماً علينا في هذه الندوة العلمية أن نبلور جديده المنهجي ونسعى الى ترسيخه ونشره كما يساهم في تصليب الفكر المادي عند العرب في مرحلة تاريخية هو أحوج ما يكون فيها إلى التجديد النظري.

فاللغة عند مهدي عامل لم تكن محايدة، والكلمة لديه لم تكن تحتمل عدة معاني ملتبسة كنتاج للقصور النظري الذي يختفي وراءها.

لغته «نظام مرصوص من المفاهيم» على حد تعبير أحد ناقديه. وقد تحوّلت إلى سلاح نظري يشهره الباحث من موقع الحريص على توليد منهج نظري جدلي يعيد للماركسية ـ اللينينية تقاليدها العريقة في الحوار النظري العميق كشرط ضروري لأية ممارسة ثورية صائبة.

لا شك أن الماركسيين العرب، واللبنانيين منهم بشكل أكثر تحديداً، لم يولوا مسألة إنتاج المفاهيم النظرية الأهمية التي تستحق في بناء المقولات الفكرية. وغالباً ما كانت المفاهيم ضبابية ويتم استخدام ما هو شائع منها (كالطغمة المالية، الاقطاع السياسي...) دون تحديد نظري لها. لذلك كرس مهدي عامل جانباً هاماً من كتاباته النظرية لضبطها، وللخروج من دائرة الفحالة النظرية القاتلة في إنتاجها، لدى دعاة الفكر المثالي والفكر المادي على السواء. ولم يدع مناسبة تمر إلا وتصدى فيها لهذه الخفة السائدة في استخدام المفاهيم أو نقلها بشكل ميكانيكي عن الفكر الأوروبي. ولم يتورع عن إعطاء دروس نظرية في مبادئ الماركسية، وذلك على صفحات الجرائد، لمن هم بحاجة ماسة إلى تلك الدروس خاصة في أوساط بعض المتمركسين أو أدعياء الماركسية الذين تعرفوا إليها حديثاً واحتفظوا في ذاكرتهم بمقولات قومية أو مثالية لا تمت إلى الماركسية بصلة أو تتناقض مع مبادئها الانسانية بشكل فاضح.

وأنا بصدد إبراز الجديد المفهومي والمنهجي لدى مهدي عامل في مجال الطائفية والدولة الطائفية في لبنان. أعترف أنه قبل هذا الباحث المجدد لم تكن لدى الماركسيين اللبنانيين القدرة على إنتاج ثقافة نظرية معمّقة حول البنية الطائفية، والهيمنة الطائفية، والدولة الطائفية وغيرها. كان الوصف يطغى على النظر والتحليل، وكان التاريخ يتحكم بالحاضر ويكبله. لذلك استحق هذا المفكر الشهيد موقع الريادة في التنظير المعمّق لإنتاج الجديد المفهومي في هذا المجال.

ولم تكن لدى الماركسيين الجرأة الكافية ـ إلا في حالات نادرة ـ على مناقشة المقولات النظرية حول الطائفية انطلاقاً من التجديد النظري في الماركسية نفسها لفهم هذه الظاهرة. كان الجدل يدور حول موقع الطائفية في البناء الفوقي أو في البناء التحتي، وحول طائفية الدولة اللبنانية وطبقيتها، وحول تمرحل الطائفية وعلاقتها البنيوية بنمط الانتاج الرأسمالي أو بالأنماط السابقة عليه.

الهاجس النضالي يطغى على الهم النظري، وكان الحرص على كسب الليبراليين والديموقراطيين ومثقفي البورجوازية الصغيرة يعيق إجراء حوار نظري مفتوح خوفاً من أن تستفيد منه القوى الطبقية المسيطرة. ناهيك عن القصور النظري لدى المثقفين الماركسيين أنفسهم في إنتاج ثقافة معمقة حول ظاهرة من أشد الظاهرات الاجتماعية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر تعقيداً. ولا بد من الاعتراف بذلك القصور النظري في توليد نظرية علمية متكاملة حول الوظائف الطبقية للدولة الطائفية. والمقصود بذلك نظرية علمية يتبناها الماركسيون قبل غيرهم حتى يساهموا في تطويرها وتعميقها وتحويلها إلى سلاح نظري لمجابهة المقولات السائدة التي نشرها الفكر البورجوازي المسيطر.

قبل مهدي عامل لم تكن لدى الماركسيين اللبنانيين الرغبة في مناقشة بعضهم للبعض الآخر على صفحات الجرائد والمجلات حول مدى مطابقة مقولاتهم النظرية في مجال الدولة الطائفية على المنهج المادي نفسه، فلم يتورع مفكّرنا الشهيد، وبجرأة الثوري الأصيل، عن نقد رفاق له، ومن موقع الخندق النضالي الواحد، بالانزلاق، عن وعي أو بدون وعي، إلى مواقع الفكر البورجوازي بالذات. فساهم بذلك في تصليب فكرهم المادي وفي تقويم ما اعوج منه...

لكن القوى الظلامية كانت له بالمرصاد فاغتالته في أوج عطائه النظري ونقده البنّاء الذي طال عدداً كبيراً من المثقفين، تناولوا المسألة الطائفية والدولة الطائفية. أهمل بعضهم نقده بتبرم وضجر واتهمه بالغموض. ورد عليه آخرون بشدة، وتحفز فريق آخر للرد، وكان الجميع، على اختلاف مناهجهم النظرية ينتقدون فيه ذلك المفكر الثوري الصلب الذي أعاد العمل بالتقاليد الماركسية في الحوار النظري وهي التقاليد التي استشهد في سبيلها. أما مقولاته فلن تنتهي باستشهاده بل ستبقى حية وتزداد صلابة على الساحة العربية.

٢ ـ في تحديد الطائفية والبنية الطائفية اللبنانية:

يحدد مهدي عامل الطائفية بقوله: « هي شكل النظام السياسي والنظام الأيديولوجي الذي فيه تمارس البورجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية ». ويحددها في مكان آخر بقوله: « الطائفة علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ».

وفي تعريف ثالث يقول: « ليست الطائفية كياناً، وليس لها وجود انطولوجي، إنها علاقة سياسية محددة بحركة معينة من الصراع الطبقي، في شكل منها محدد بشروط تاريخية خاصة ببنية اجتماعية معينة، ولأنها كذلك، فهي، إذن، قائمة بالدولة، لا بذاتها، في هذه البنية الاجتماعية، وفي شروطها التاريخية المحددة التي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها ».

قد تكون هناك تعريفات أخرى للطائفية وردت في كتابات مهدي عامل، وقد يعاب عليه ـ كما عاب هو على غيره ـ أنه لم يتبنّ تعريفاً واحداً للطائفية، لكن تحليل التعريفات المشار إليها يظهر أن المقولات الأساسية فيها واحدة غير متناقضة. وذلك للأسباب التالية:

أولاً: من حيث علاقة الطائفية بالبنية الاجتماعية الكولونيالية:

يرى الباحث أن التحليل المادي للطائفية كظاهرة اجتماعية يقتضي القول بأن جذورها هي جذور مادية، بمعنى أنها تمتد في القاعدة للبنية الاجتماعية القائمة في حاضرها الراهن، لا في القاعدة المادية لبنية اجتماعية سابقة، أي بالية، ولا وجود لأي ظاهرة من الظاهرات الاجتماعية إلا في البنية القائمة. لذلك يرفض تاريخية الظاهرة الطائفية بإرجاعها إلى أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية. ويرى أن منهج التحليل المادي يقضي، في معالجة المسألة الطائفية، برد هذه المسألة إلى جذورها المادية التي تكمن في القاعدة المادية للبنية الاجتماعية القائمة، أي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية الخاصة بالبنية الاجتماعية اللبنانية.

معنى ذلك أنه كان يرفض صراحة تحليل الطائفية كظاهرة إجتماعية سابقة على نمط الانتاج الكولونيالي مع اعترافه الصريح أيضاً بأن الطائفية قد تكون ولادتها في مرحلة تاريخية سابقة على ذلك النمط من الانتاج.

يقول « من الضروري رد الطائفية إلى بنية علاقات الانتاج الكولونيالية لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت. فارتباطها بها في البنية الاجتماعية الكولونيالية يجد تفسيره في تطور الانتاج الكولونيالي، لا في تطور الانتاج ما قبل الرأسمالي، الاقطاعي أو الاستبدادي الآسيوي ».

ولا يجد الباحث صعوبة في إثبات علمية هذه المقولة لأن الفكر المادي ينطلق دوماً، في بحثه التاريخي نفسه، من بنية الحاضر إلى تاريخ تكونها، في إنتاج معرفة بالماضي تجد شرط إمكانها في معرفة الحاضر. ويستدرك على الفور بأن الطابع

النظري العام هو الغالب في تحليله للظاهرة الطائفية، أما إثبات الوقائع الملموسة للتحليل الملموس فيصبح أكثر صعوبة في هذا المجال. كان مهدي يبحث عن الحد المعرفي الفاصل، في حقل النظر في المسألة الطائفية، بين الفكر البورجوازي المسيطر، والفكر الثوري النقيض، وإن على الفكر الماركسي ان ينتج اختلافه عن الفكر البورجوازي وأن يعيد إنتاج اختلافه كلما كان عليه ان ينتج معرفة لذلك وجب النقد لما أنتج الفكر البورجوازي حول المسألة الطائفية من جهة، ولما أنتج الفكر الماركسي حول هذه المسألة أيضاً من جهة ثانية خوفاً من انزلاقات في حركة إنتاج الفكر الماركسي في هذا المجال إلى مواقع الخصم.

ثانياً: من حيث أولوية الصراع الطبقي:

يحتل هذا الجانب الموقع الأساسي في نظرية ومقولات مهدي عامل حول الطائفية والدولة الطائفية. لأن الصراع الطبقي الذي هو العامل السياسي، هو دوماً العامل الرئيسي، حتى لو طغى فيه الطائفي وكان منه الشكل الرئيسي. قد يثير هذا التحديد اعتراضات كثيرة إذ كيف يستطيع الطائفي ان يطغى في الوقت الذي يكون فيه الصراع الطبقي هو العامل الرئيسي؟ ولنا عودة إلى هذا الجانب. لكنه بالغ في الإصرار على طبقية هذه الدولة الطائفية حتى لو تلبست ألف لون طائفي تستر به طبقيتها. فالمنطق البورجوازي يرى في لبنان مجموعة طوائف يتشكل منها الوطن اللبناني، الفريد من نوعه وحرام ان يتغير لأن لبنان بلد الأقليات الطائفية المتعايشة.

وهو يرى في الطائفية الشكل التاريخي لنظام السيطرة البورجوازية، وأن شروط تكوّن الدولة الطائفية في لبنان، هي نفسها شروط تكوّن الدولة الرأسمالية فيه. وأن تناقض هذه الدولة تناقض مأزقي. لذلك يمكن التأكيد أن إسقاط النظام الطائفي هو إسقاط لنظام الطغمة المالية في لبنان.

هل ثمة موقف طبقي متشنج في هذا المجال يرفض كل أثر للطائفية في الدولة اللبنانية النقيض للدولة القائمة؟ الإجابة على هذا التساؤل تتطلب الكثير من التروي لأن الباحث قد احتاط جيداً لعدم الوقوع في التشنج الطبقي ففصل بين الطائفي والديني وشدّد على ضرورة عدم الدمج الخاطئ بينهما.

ثالثاً: في ضرورة الفصل بين الأيديولوجيا الطائفية والأيديولوجيا الدينية:

ينطلق مهدي عامل في دراسة هذا الجانب الهام من رؤية علمية واضحة ترصد إصرار البورجوازية اللبنانية على ان يأخذ الصراع الطبقي الذي تمارسه ضد نقيضها الطبقي، أي الطبقة العاملة، مجرى طائفياً. والسبب في ذلك أن الطائفي يتلاءم مع ضرورات البورجوازية اللبنانية في سعيها الدائم إلى تأبيد سيطرتها الطبقية. للعامل الطائفي إذاً وظيفة سياسية هي تأبيد السيطرة لنظام طبقي على علاقة تبعية بالامبريالية. « فالطائفية أساسية لوجود العلاقة الامبريالية أو بالأحرى علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية ولتأبدها في حركة تجددها... لهذا ترى البورجوازية الامبريالية حريصة على ديمومة « الطائفية » كنظام سياسي وأيديولوجي لسيطرة البورجوازية الكولونيالية اللبنانية، حرص هذه الطبقة المسيطرة عليها ». وانطلاقاً من هذا الفهم العلمي لدور العامل الطائفي في التبعية للامبريالية يستنتج الباحث حقيقتين أساسيتين:

الأولى: أن ربط الأيديولوجيا الطائفية ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية يضيء الأساس المادي لهذه الأيديولوجيا ويحدد طابعها الطبقي البورجوازي.

الثانية: أنه يساعد على تمييزها من الأيديولوجيا الدينية وعلى إقامة الفارق بين الاثنتين.

ثم يعيد بعد ذلك ربط هذين الاستنتاجين بتعريفه المشار إليه للطائفية ليكشف مكامن التضليل والخطأ في الفكر البورجوازي المسيطر، ومكامن الانزلاق الذي يقع فيه بعض الماركسيين. « من الخطأ القول إن الأيديولوجيا « الطائفية » هي أيديولوجية الطبقة أو الطبقات المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وأنها هي الأيديولوجيا الدينية أو شكل منها.. وهو خطأ تولده سيطرة الأيديولوجيا البورجوازية ويقع فيه الكثيرون من أيديولوجيي البورجوازية، ويقع فيه أيضاً بعض الماركسيين ».

هذه المقولة تثير الكثير من الجدل لأنها تستند إلى نقاوة التحليل الطبقي النظري وليس الى الواقع التاريخي كما تم على أرض الواقع. وتجهد لإقامة الفصل التام بين « الطائفي » و « الديني » في محاولة لإعطاء هذه المقولة طابع العلمية والقدرة على تحليل التطور التاريخي للمسألة الطائفية بمعزل عن ارتباطها الوثيق بالأديان ومؤسساتها السائدة على الساحة اللبنانية. ويقع التناقض عند تحديد الأيديولوجيا الدينية نفسها كإيديولوجيا طبقية مسيطرة قبل المرحلة الرأسمالية، وعند التأكيد على تخليها عن هذه السيطرة للأيديولوجيا الطائفية في المرحلة الكولونيالية على الساحة اللبنانية: يقول الباحث: « الأيديولوجيا الدينية، من حيث هي إيديولوجيا الطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية هي، بشكل رئيسي، في علاقة تناقض ممارسي مع أيديولوجية

البورجوازية القاعدة التي هي الطبقة الرئيسية النقيض. أما الأيديولوجيا « الطائفية »، من حيث هي شكل كولونيالي مميز من الأيديولوجيا البورجوازية، فهي، في الحقل الأيديولوجي للصراع الطبقي، في علاقة تناقض ممارسي مع أيديولوجية الطبقة العاملة التي هي الطبقة الرئيسية النقيض. فالاختلاف، إذن، قائم بين الأيديولوجيا الدينية والأيديولوجيا « الطائفية »، برغم ما بينهما من تماثل ظاهري، لأنه بالتحديد بين بنية التناقض الطبقي في الحقل الأيديولوجي الخاص بعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وبين بنية هذا التناقض في الحقل الأيديولوجي الخاص بعلاقات الانتاج الكولونيالية ». ويستنتج: « القول، في نقض الأيديولوجيا « الطائفية »، أن هذه الأيديولوجيا هي هي الأيديولوجيا الدينية، إنما هو قول محكوم بمنطق الفكر الديني نفسه... ».

رابعاً: في عجز الدولة الطائفية ان تكون دولة بورجوازية:

ينطلق مهدي عامل من القول بأن الطبقة المسيطرة في لبنان هي الطبقة البورجوازية، وأن الأيديولوجيا المسيطرة في لبنان هي أيديولوجية هذه الطبقة. والبنية الاجتماعية اللبنانية تتحدّد بكونها بنية اجتماعية رأسمالية تربطها بالامبريالية علاقة تبعية بنيوية، تكونت بتكوينها التاريخي نفسه، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما تزال تتطور فيه. وهذا النمط من الانتاج الرأسمالي التبعي هو نمط كولونيالي بمعنى أنه شكل تاريخي مميز من نمط الانتاج الرأسمالي. وللتمايز هنا أو التميز مفهوم سلبي لأن هذا النمط الكولونيالي ارتبط بالدولة الطائفية التي لا يمكن ان تكون دولة مركزية واحدة في لبنان، بل هي التي تقف عائقاً في وجه قيام هذه الدولة. فيؤكد الباحث استحالة المركزية على قاعدة هذه الدولة الطائفية التي لا وحدة لها إذا قامت على قاعدة تعدد طائفي.

إن دولة البورجوازية اللبنانية، من حيث هي نفسها الدولة الطائفية، هي العائق الأساسي الذي يحول دون إقامة دولة بورجوازية متسقة. هذا هو التناقض المأزقي الذي يحدد بنية الدولة اللبنانية والذي فيه توجد البورجوازية. فيصل بذلك إلى نتائج بالغة الدلالة على مختلف الصعد أبرزها:

- إن طائفية الدولة اللبنانية، على عكس الدولة البورجوازية الغربية، تدل على عجز دولة البورجوازية الكولونيالية اللبنانية عن ان تكون دولة بورجوازية.
- إن الدولة الطائفية، في تعريفها نفسه، ليست دولة مركزية ولا يمكن لها ان تكون أو أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت دولة طائفة واحدة لا دولة طوائف، كما هي في تعريفها، أو كما تظهر لذاتها. وفي هذه الحالة، تستحيل، كإسرائيل، دولة عنصرية. شرط قيامها إلغاء غيرها. وشرط وجود الدولة المركزية، بما هي دولة الطائفة الواحدة، هو إلغاء الطوائف الأخرى إلغاء مؤسسيّاً سياسياً، وإذا أمكن، جسدياً أيضاً.
- إن وظيفة النظام السياسي والنظام الأيديولوجي لسيطرة البورجوازية اللبنانية تكمن في الحؤول دون تكوّن الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبورجوازية. أما منطق تأييد السيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية المسيطرة فيقضي بضرورة منع الجماهير من ان تتكون في قوة سياسية مستقلة. وذلك، بالنسبة لهذه البورجوازية بالذات، أمر حياة أو موت.
- إن اللعبة السياسية للبورجوازية تقوم، في أساسها، على قاعدة تغييب الصراع الطبقي، فكانت تحول بذلك دون تحول الجماهير الشعبية إلى قوة قادرة على تعطيل تلك اللعبة. كما أن التغييب البورجوازي للصراع الطبقي يحدد له شكلاً من الظهور هو شكل التعايش الطائفي في ظل علاقة من السيطرة الطائفية أساسية له، من حيث هو الشكل الذي فيه تتأبد علاقة السيطرة الطبقية للبورجوازية. لذلك، وحين سيتحرر الصراع الطبقي من كبته البورجوازي لينفجر، بالفعل، في شكله الرئيسي كصراع سياسي، ستستميت البورجوازية في محاولة إظهاره بمظهر الصراع الطائفي.
- إن الأيديولوجيا البورجوازية المسيطرة تحاول ان تظهر السيطرة الطبقية كأنها سيطرة الطوائف بذاتها على ذاتها. فتظهر، بالتالي، سلطتها السياسية (أي ديكتاتوريتها الطبقية)، كأنها سلطة الطوائف أو ديموقراطية الطوائف. « لكن طائفية هذه الدولة ليست ضرورة طائفية بل هي ضرورة طبقية... وبهذا المعنى ضرورة السيطرة الطائفية وليس الهيمنة الطائفية ».

٣ ـ إقامة الاختلاف المنهجي مع الفكر البورجوازي حول تحديد الدولة الطائفية ودورها على الساحة اللبنانية

كثيراً ما اتهم مفكرنا بالغموض وباستخدام نظام معقد من المفاهيم والمقولات. لكن دراسة معمقة للمنهج المتكامل الذي تنتظم في داخله تلك المقولات والمفاهيم تبرز كم كان هذا الرائد واضحاً كل الوضوح في فهمه للدولة الطائفية ووظائفها.

انطلق الباحث من مقولة اختلاف المنهج المادي عن المنهج المثالي كشرط أساسي لإنتاج المعرفة، والاختلاف، في مجال دراسة الطائفية والدولة الطائفية يفترض اتخاذ موقف واضح للتمايز عن الفكر البورجوازي وتضليله الأيديولوجي، فإما أن تكون الطائفة، كما هي في الفكر البورجوازي، كياناً مستقلاً قائماً بذاته، وإما أن تكون علاقة سياسية محددة بنظام سياسي محدد، كما هي في الفكر المادي. وإذا تحدّدت الطائفية بأنها، في واقعها الراهن، النظام السياسي الذي فيه تمارس البورجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقية، كان تاريخها، حينئذ، تاريخ هذا النظام بالذات..

وعلى قاعدة مقولة الاختلاف أيضاً يكشف مهدي عامل زيف تحديد الفكر البورجوازي للدولة الطائفية ويرسم النقيض المادي لفهمها فهماً علمياً.

يحدّد الفكر البورجوازي الدولة الطائفية ووظائفها على الشكل التالي: لبنان مجتمع متعدّد، للدولة فيه دور مؤسسي تحكيمي توازني، على حد تعبير ميشال شيحا، مهندس الصيغة اللبنانية. وعلاقة الدولة بالطوائف هي علاقة مؤسسية، فيها توجد الطوائف وبها تقوم. وبالتالي، لا وجود للطوائف في لبنان بدون الدولة، لأن كلاً منها ليست، بمفردها، الأكثرية. ولا وجود للدولة أيضاً بدون الطوائف المعترف بها من الدولة، والمندمجة فيها. فالطوائف، كأقليات، هي كيانات مستقلة قائمة بذاتها، وهي في وجودها الكياني هذا بحاجة إلى الدولة من حيث أن الدولة هي التي تؤمن لها ديمومة وجودها، جواهر منغلقة على ذواتها، كأنها، في التاريخ، من خارج التاريخ نفسه. الدولة هي إذن، في هذا المنطق الطائفي، شفيعة الطوائف، كفيلتها، وضامنة ديمومة وجودها. وحاجة الطوائف إلى الدولة ناتجة عن كونها أقليات، لكنها أقليات قائمة بذاتها، لا بالدولة. والدولة، بدورها، بحاجة إليها، فلو لم تكن الطوائف، لما كانت الدولة.. والدولة فوق الطوائف لأنها للطوائف جميعها. واستكمالاً لهذا المنطق الطائفي يصبح منطق تمييز لبنان عن الدول العربية تمييزاً طائفياً هو نفسه منطق نفي انتمائه العربي. وقدر لبنان، في المنطق الطائفي، ان يتكدّر، متماثلاً بذاته، بلداً تتعايش فيه طوائفه في نظام دائم بديمومته، فنظامه كيانه، لا فرق بينهما، كأنه، من بين بلدان العالم جميعاً، الأوحد الذي إذا تغير نظامه هوى كيانه، وفي هذا «فرادته». أما التغيير في لبنان فيعني الحرب الأهلية. لذلك يرى المنطق الطائفي ضرورة تأييد النظام السياسي الطائفي لأن في تأييده إنهاءً للحرب. وإذا ضعفت الدولة المركزية اختل التوازن بين الطوائف. لذلك يرى منظرو هذه النظام الطائفي ضرورة تقوية الدولة حتى يعود إلى الطوائف توازنها فيدوم النظام السياسي الطائفي القائم على التوافقية الطائفية.

كان على مهدي عامل ان يصوغ منهجاً متكاملاً نقيضاً لهذا المنهج الطائفي البورجوازي وذلك من موقعه المميز في إنتاج الفكر المادي على الساحة اللبنانية. وقد نجح فعلاً في إقامة الاختلاف الواضح بين الفكر المادي والفكر البورجوازي في النظر إلى الطائفية والدولة الطائفية في لبنان. انطلق هذا المجدد في رسمه للمنهج النقيض من مقولات الفكر المادي ليوظفها في إنتاج معرفة علمية تقيم الاختلاف مع الفكر البورجوازي في جميع المجالات، ومنها مسألة الطائفية والدولة الطائفية.

فإذا كان لا بد من التكلم على بنية «طائفية» خاصة بالواقع الاجتماعي اللبناني، فالبنية هذه ليست البنية الاجتماعية، من حيث هي في أساسها المادي بنية علاقات الانتاج، وإنما هي بنية الحقل العام للصراع الطبقي، أي بنية الممارسات الطبقية لهذا الصراع الخاص بالبنية الاجتماعية اللبنانية.

انطلاقاً من هذه المقولة جدد الباحث سلسلة من المقولات الفرعية أبرزها:

- ليست الطوائف كيانات اجتماعية قائمة بذاتها إلا في أيديولوجية البورجوازية اللبنانية الكولونيالية المسيطرة. وليست الطوائف كيانات أو وحدات اجتماعية بل هي علاقات سياسية تحددها حركة معينة من الصراع الطبقي خاصة بهذه البنية الاجتماعية اللبنانية، وبالشكل الذي تتحدد فيه الحركة بهذه البنية.
- هناك فارق كبير بين ان تكون الطوائف كيانات اجتماعية قائمة بذاتها بينما هي، في وجودها المؤسسي كيانات سياسية قائمة بالدولة. وهناك فارق كبير بين ان تتحدد الجماهير اللبنانية كطوائف وبين ان تتحدد كطبقات. فتحديدها السياسي الطائفي، أي تحديدها كطوائف هو الذي يمنع وجودها السياسي الطبقي.
- إن الطوائف ليست طوائف إلا بالدولة لا بذاتها، كما يوهم الفكر الطائفي. والدولة في لبنان هي التي تؤمن ديمومة الحركة في إعادة إنتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات.
- ليس صحيحاً القول أن الدولة فوق الطوائف لأنها للطوائف جميعها، وهي استعارة الفكر البورجوازي

للتحليل الطبقي لدور الدولة كحكم بين الطبقات مع استبدال الطبقات بالطوائف. وفي الواقع العملي، تحول الدور «المتوازن» للدولة إلى هيمنة طائفة على طوائف أخرى فارتفعت صرخة المشاركة ضد عنصرية الطائفة المسيطرة التي استحالت، في الدولة اللبنانية، إلى شكل من أشكال العنصرية، شرط استمراريتها ان تلغي الطائفة المسيطرة كل الطوائف الأخرى وتستغلها وتستعبدها.

- إن تغيير الدولة التي بها تكون الطوائف طوائف، بإمكانه، في شروط تاريخية محددة هي التي فيها تقوم الدولة بتعطيل إعادة إنتاج الطوائف ككيانات سياسية، أن يجعل من المجتمع اللبناني مجتمعاً متجانساً حتى في تعدد طوائفه نفسه.

- إن النظام السياسي في لبنان نظام ديكتاتورية مقنعة. وأساسي لديمومته أن يبقى مقنّعاً، فإذا تعرى فقد شرعيته، فتعطل، وفيه تظهر الهيمنة الطائفية مظهر التوازن والشراكة، والديكتاتورية مظهر الديموقراطية. فالدولة في لبنان هي، في آن، دولة طائفية ودولة بورجوازية. والديموقراطية الطائفية ليست الديموقراطية إلا بالنسبة إلى البورجوازية المسيطرة، ومن موقع نظرها الطبقي. والديموقراطية الطائفية فاشية طائفية. فالفاشية لا يمكن أن تولد إلا في رحم هذا النظام السياسي الطائفي لسيطرة البورجوازية الكولونيالية اللبنانية، الذي فيه تكونت، ومنه خرجت، وبه اشتد ساعدها لتحميه لا لتنفيه. ومن الضروري ان يكون نقيض الفاشية، في لبنان، هو نقيض الطائفية، وهو نقيض النظام السياسي البورجوازي الذي فيه التحم الفاشي بالطائفي التحاماً بات، بسببه، كل نقض للفاشية نقضاً للطائفية، والعكس بالعكس. واكتسبت الديموقراطية طابعاً مناهضاً للبورجوازية، والتحمت سيرورة التحويل الثوري بسيرورة التطور الديموقراطي، في سيرورة الحرب الأهلية نفسها التي هي سيرورة الثورة الوطنية الديموقراطية... فقوى التغيير في لبنان هي قوى المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي، أما قوى تأييد النظام الطائفي فهي نفسها قوى التعاون مع العدو الاسرائيلي من موقع التبعية له والموقعة على معاهدة الذل معه.

بعد هذه اللوحة الغنية من مقولات الاختلاف التي أنتجها مهدي عامل، من موقعه المتميز في إنتاج الفكر المادي حول الطائفية والدولة الطائفية وفي مواجهة الفكر البورجوازي الطائفي ومقولاته وتمسكه بالحل الفاشي الطائفي للقبول بتأييد النظام الطائفي تحت وطأة إعلان الحرب على من يرفضه أو يسعى إلى تغييره، أصبح بالإمكان تقديم منهج علمي متكامل وبديل تبرز من خلاله نظرية علمية جديدة جلية وبالغة الوضوح في رسم وظيفة الدولة الطائفية في لبنان وتعرية التضليل الأيديولوجي الذي تمارسه من موقعها كدولة طبقية.

٤ - في تحديد وظائف الدولة الطائفية وتعرية التضليل الأيديولوجي الذي تمارسه:

على قاعدة المقولة الأساسية في الفكر المادي الذي ينطلق من بنية الحاضر إلى تاريخ تكونها لإنتاج معرفة بالماضي تجد شرط إمكانها في معرفة الحاضر، يحلل مهدي عامل بنية الدولة الطائفية ووظائفها الأساسية في لبنان بشكل بالغ الدقة والوضوح لمن يقرأ فكره بشكل متعمق ولا يقف عند حدود المفاهيم والجمل المعقدة والمكدرة أحياناً. ففكره واضح كل الوضوح رغم ما قيل في صعوبة أسلوبه لدرجة ترهق القارئ المتسرع وترهبه. سنحاول هنا، وبشكل مكثف للغاية، إبراز التسلسل العلمي الدقيق في منهجه لدراسة الدولة الطائفية ووظائفها.

فالبنية الاجتماعية اللبنانية هي بنية اجتماعية رأسمالية تربطها بالامبريالية علاقة تبعية بنيوية. لذا فالطبقة المسيطرة في لبنان هي الطبقة البورجوازية، والأيديولوجيا المسيطرة في لبنان هي أيديولوجية هذه الطبقة البورجوازية. والأزمة السياسية الراهنة في لبنان جعلت النظام السياسي لسيطرة البورجوازية فيه مطروحاً على بساط البحث، كما أن مهمة تغييره باتت مهمة عاجلة وضرورية، وهي مطروحة على جدول أعمال الصراع الطبقي. ومن الأسباب الأساسية التي فرضت هذه الضرورة أن صيرورة الطوائف جماهير، هي التي عطلت حركة تجدد الأزمة المزمنة للبورجوازية ففجرتها في شكل أزمة سياسية انطرحت فيها، في حقل الصراع السياسي الطبقي، ضرورة تغيير النظام السياسي لسيطرة البورجوازية. ولم تجد البورجوازية شكلاً آخر لمعالجة أزمتها السياسية هي سوى تفجير الحرب الأهلية المستمرة منذ ثلاث عشرة سنة فالأزمة السياسية الراهنة في لبنان هي أزمة البورجوازية اللبنانية، أي أزمة سيطرتها الطبقية، وأزمه علاقتها التبعية التي تربطها بالامبريالية. وعلاقة التبعية البنيوية التي يرتبط فيها الانتاج الكولونيالي بالانتاج الامبريالي، ملجوماً في تطوره نفسه، هي التي تقف عائقاً رئيسياً في وجه التكون الطبقي المستقل للطبقة العاملة التي هي، من بين الطبقات الشعبية الخاضعة لسيطرة البورجوازية، النقيض الطبقي الرئيسي لهذه الطبقة المسيطرة. لذلك كانت البورجوازية اللبنانية، وستبقى دوماً تسعى الى

ان يأخذ الصراع الطبقي الذي تمارسه ضد نقيضها الطبقي، وفي أطر النظام السياسي الطائفي لسيطرتها الطبقية، مجرى طائفياً هو المتلائم، المتوافق، المتسق مع نظامها هذا، ومع ضرورة تأييده. بينما كانت الطبقة العاملة، وستبقى دوماً، تسعى مع حلفائها الطبقيين، ومن موقعها الطليعي في هذا التحالف، إلى تحديد الصراع الطبقي من مجراه الطائفي هذا، وبالتالي، من أطره المؤسسية الطائفية، التي هي أطر الدولة الطائفية، في ممارسة طبقية تفرضها، وتضعه في تصادم مباشر مع نظام سيطرة البورجوازية.

على قاعدة هذا المنهج العلمي الدقيق يمكن رسم البنية الطبقية للدولة الطائفية في لبنان وتحديد وظائفها الأساسية، وتعرية التضليل الأيديولوجي الذي تمارسه من موقعها كدولة طبقية.

أبرز جوانب هذا المنهج في فهم وظائف الدولة الطائفية في لبنان هي التالية:

- أنها دولة طبقية انبنت على شكل طائفي لأنه شكلها البورجوازي الملائم للسلم الاجتماعي الطائفي الضابط لحركة الصراع الطبقي. وهي التي تؤمن لفئات الطبقة المسيطرة تماسكها الطبقي في وحدة تحالفها البورجوازي على قاعدة علاقتها التبعية بالامبريالية.
- أنها الإطار الأفضل لديمومة التحقق الآلي لعملية الاستغلال الطبقي البورجوازي، وهي التي تؤمن دور الهيمنة للطغمة المالية في قيادة التحالف الطبقي البورجوازي المسيطر، وهي الضابط السياسي لسيطرة البورجوازية في البنية الكولونيالية اللبنانية من حيث هي بنية تعيش أزمة دائمة لا خروج منها إلا بتدمير هذه الدولة الطائفية.
- أنها جهاز لقمع الطبقي الذي به يتأمن السلم الاجتماعي الطائفي من جهة، والإطار المؤسسي الذي فيه يتجدد السلم الطائفي من جهة ثانية، وهي التي تعمل على إعادة إنتاج الطوائف بإعادة إنتاج العلاقة الطائفية من حيث هي علاقة سياسية من التمثيل الطائفي من جهة ثالثة.
- أن الدولة الطائفية وليس المؤسسة الدينية ولا العائلة هي الجهاز الرئيسي الذي فيه وبه يعاد إنتاج الطوائف، وهذا الجهاز سياسي بالدرجة الأولى وليس أيديولوجياً.
- أن وظيفة النظام السياسي والنظام الأيديولوجي للدولة البورجوازية تكمن في الحؤول دون تكون الطبقات الكادحة وتحولها إلى قوة سياسية مستقلة ومناهضة لطبقة البورجوازية. لذلك، وحتى يتحرر الصراع الطبقي من الضابط الطائفي لحركته، بتحول الطبقات الكادحة فيه التي استحالت طوائف إلى جماهير شعبية منظمة، أي، بالتالي، إلى قوة سياسية طبقية مستقلة، سيصطدم الصراع هذا بشكل عنيف ومباشر بالإطار المؤسسي الكابت له، أي بالدولة الطائفية.
- أن تغيير هذه الدولة يفترض بالضرورة تغيير النظام السياسي نفسه من حيث هو النظام السياسي للسيطرة الطبقية البورجوازية.

إن تعرية هذه الدولة الطائفية وإبراز بنيتها ووظائفها الطبقية تساهم في تعرية التضليل الأيديولوجي الذي تقوم به لستر وجهها الطبقي من حيث هي أداة القمع الأساسية لسيطرة البورجوازية. لذلك يكشف مهدي عامل زيف الأيديولوجيا البورجوازية حين تتحدث عن «الديموقراطية الطائفية» التي ليست، في الممارسة العملية، سوى «ديكتاتورية مقنعة» حسب تعبير ميشال شيحا، و«ديكتاتورية طبقية» حسب تعبير مهدي عامل الذي يقول: «إن طائفية هذه الدولة ليست ضرورة طائفية بل هي ضرورة طبقية».

وكان على هذه الدولة الطائفية أن تخفي طبقيتها بشكل جيد فلجأت إلى التضليل الأيديولوجي على المستويين الأكثر أهمية بالنسبة للصراع الطبقي:

الأول: حين تحاول الأيديولوجيا البورجوازية الطائفية الكولونيالية إخفاء الطابع الطبقي الخاص بدولتها وإظهارها مظهر الدولة المحايدة، دولة الشعب كله التي تستوي فيه جميع الطبقات. ولا جديد في هذا التضليل الأيديولوجي فهو ملازم للمفهوم البورجوازي للدولة الطبقية في جميع المراحل والبلدان.

الثاني: وهو الأهم، حين تحاول الأيديولوجيا نفسها طمس العلاقة في هذه الدولة بين موقع الهيمنة الطبقية وموقع الهيمنة الطائفية. وحين تحاول في الوقت نفسه، إظهار علاقة الهيمنة الطائفية فيها بمظهر علاقة المساواة الطائفية، أو التعايش الطائفي، أو الشراكة الطائفية، إلى غير ذلك من المظاهر التي تصب كلها في هدف واحد، هو نفي وجود هيمنة طائفية في هذه الدولة الطائفية.

يتّضح من ذلك أن التضليل الأيديولوجي لهذه الدولة الطائفية يكمن، وبالدرجة الأولى، في تغييب الطبقات

الكادحة واستحضار الطوائف، وفي تغييب الصراع الطبقي واستحضار الصراع الطائفي، وفي منع الجماهير الشعبية من التحول الى قوة سياسية منظمة تهدد سيطرة البورجوازية الكولونيالية ودولتها الطائفية والحرص الشديد على إبقاء الجماهير طوائف لأن في هذا الشكل البنيوي تتأبد علاقة السيطرة الطبقية البورجوازية في علاقتها التبعية بالامبريالية. لكن الباحث يبقى ممسكاً على الدوام بنظرية الاختلاف كشرط أساسي لتمايز الفكر المادي عن الفكر البورجوازي. والاختلاف هنا يكمن في فهمه الدقيق لطبقية الصراع على الساحة اللبنانية حين يقول: « الصراع الطبقي الذي هو العامل السياسي، هو دوماً العامل الرئيسي، حتى لو طغى فيه الطائفي وكان منه الشكل الرئيسي ».

٥ ـ بعض الملاحظات الختامية:

لقد انطلق مهدي عامل من أواليات الفكر المادي لدراسة الظاهرة الطائفية كظاهرة ذات جذور مادية تمتد في البنية البورجوازية الكولونيالية الراهنة لا في أية بنية اجتماعية سابقة على الرأسمالية.

ولما كان الفكر البورجوازي اللبناني المسيطر حريصاً كل الحرص على إخفاء الطابع الطبقي لدولته البورجوازية ومصراً على أن يأخذ الصراع الطبقي مجرى طائفياً يساهم في تأييد النظام السياسي الطائفي لسيطرة البورجوازية، كان الفكر المادي، كما فهمه وطوره مفكرنا الشهيد، حريصاً على تعرية هذا التضليل الأيديولوجي الذي تمارسه البورجوازية اللبنانية ضد نقيضها الطبقي، أي الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين، وحريصاً أيضاً على تحرير الصراع الطبقي من مجراه الطائفي بالذات. لذلك رفض كل المقولات الطائفية التي بثتها البورجوازية المسيطرة في محاولة للخروج من مأزقها الراهن في الحرب اللبنانية، وكشف زيف مشاريعها الطائفية التوافقية لما أسمته بالحل السياسي للأزمة اللبنانية، وهو الحل الذي يبقي على سيطرة البورجوازية ولا يلغيها. فكان مهدي عامل واضحاً كل الوضوح في طرح هذه المسألة بالعمق حين رأى أن الحل السياسي الحقيقي هو الكامن في الجواب على السؤال التالي: « أتغيير للنظام السياسي الطائفي القائم أم تأييد له؟ إنه صراع طبقي بين حلّين أو جوابين ». فالمسألة، في جوهرها، أن الأزمة الراهنة هي أزمة البورجوازية اللبنانية، أي أزمة سيطرتها الطبقية، وأزمة بنيتها التبعية للامبريالية. وقد استنفد ميشال شيحا كل أوصاف هذه البورجوازية، وصولاً الى قوله المعروف « النظام السياسي في لبنان هو ديكتاتورية مقنّعة ». لذلك لم يحمل المفكرون اللبنانيون الذين جاءوا بعد شيحا أية مقولات إضافية جديدة على فكر ميشال شيحا، وما زالوا ينطلقون من شعارات « لبنان بلد الأقليات المتعايشة »، و « فرادة النظام اللبناني »، و « النظام التوافقي الطائفي » و « لبنان واحد لا لبنانان » وغيرها. فحلل مهدي عامل هذه المقولات بدقة وأبرز مكامن الخطأ والتضليل فيها، كما أبرز استحالة قيام الدولة البورجوازية المركزية القوية على قاعدة الطوائف المتعايشة، وأن التغيير قادم لا محالة، وأن البورجوازية المسيطرة هي التي رفعت شعار « التغيير يعني الحرب الأهلية » وطبقته بشكل فاشي في محاولتها الأخيرة لتأييد نظامها الطائفي المسيطر. فوظيفة هذه الدولة الطائفية، بالإضافة إلى التضليل الأيديولوجي الذي تمارسه، تكمن في استخدامها العنف الطبقي الفاشي للحؤول دون قول الطبقة النقيض، أي الطبقة العاملة، إلى قوة سياسية مستقلة مناهضة لسيطرة البورجوازية وقادرة على إقامة حكم وطني ديموقراطي بديل.

لكن الحرب الأهلية قد وقعت وحملت معها مشكلات إضافية إلى البورجوازية الكولونيالية اللبنانية ودولتها الطائفية بعد أن عجزت عن حماية نفسها داخلياً، وبعد أن ارتكبت الخيانة القومية باستقدامها لجيش العدو الصهيوني الذي احتل لبنان عام ١٩٨٢ بمباركة من هذه الدولة التي استعدت لتوقع معه اتفاقية الخيانة والذل في أيار ١٩٨٣. لكن القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية وحلفاءها في الوطن العربي وفي العالم عرفت كيف تتصدى بنجاح لتلك الخيانة وأجبرت إسرائيل والقوى المتعددة الجنسيات على الخروج من لبنان دون أية شروط أو تحقيق مكتسبات. وبات واضحاً أن القوى الوطنية التي أنقذت لبنان من الاحتلال والصهينة مدعوة إلى إنقاذه من التقسيم والكانتونات والمشاريع الطائفية والمذهبية الرديفة. إنها مسألة النظام السياسي الواجب تغييره في لبنان وليست مسألة لبنان كوطن عربي سيد حر مستقل. وقد أجاد مفكرنا الشهيد في وصف هذا الواقع بقوله: تفكك لبنان وتمزق وحدته يطرحان بالضرورة مسألة النظام السياسي الذي بات فيه عاجزاً عن تأمين وحدته. فلماذا تغييب مسألة النظام في مسألة الكيان؟ لماذا تغييب السياسي بتجديد المسألة من شروطها التاريخية الملموسة؟ فلبنان الواحد الذي ينهار هو لبنان هذه البورجوازية، وهو هو لبنان الطوائف القائم بنظامه السياسي في شكل من الوحدة هو، بالتحديد، قاعدة تفككه. إذن، ينهار، لا لبنان الواحد، بل هذا الشكل التاريخي المحدد من الوحدة الذي هو هو الشكل الطائفي... إذ ينهار لبنان الطائفي، وينهار لبنان البورجوازي، ولبنان الرأسمالية

الكولونيالية ينهار، يقوم على أنقاضه لبنان آخر...». إن مقولات مهدي عامل في توصيف البنية الطائفية والدولة الطائفية بالغة الغنى وذات أهمية استثنائية في فهم المسألة اللبنانية. ورغم الانتقادات الكثيرة التي يمكن توجيهها إلى جوانب أساسية في تلك المقولات، وهي انتقادات تواجه كل فكر علمي جديد، فإن نظريته حول الطائفية والدولة الطائفية تحمل فهماً مادياً عميقاً لم تعرفه الأدبيات الماركسية، العربية والأوروبية، حول هذه الظاهرة. لكن تلك المقولات، في بعض جوانبها، بقيت في إطار التنظير المجرد وكان صاحبها أقدر المفكرين الماركسيين على تعميقها وإثبات مصداقيتها. والآن، وبعد أن استشهد مهدي عامل في أوج عطائه الفكري بات على الماركسيين العرب تطوير هذا التراث العلمي الدائر الذي تركه مفكر ماركسي فذ ومناضل صلب قدم حياته في معركة نقض الفكر الطائفي البورجوازي ودولته الطبقية القمعية.

مسعود ضاهر

الجامعة اللبنانية ـ بيروت

دار الآداب تقدم

الدكتور محسن جاسم الموسوي

الرواية العربية

النشأة والتحول

صدر حديثاً